

أحمد صلاح جمنوم

السوق الإسلامية المشتركة

=====

ان التخلف الذى تعانيه الدول الاسلاميه يجعل كل البديهيات لدى الأمم الأخرى معضلة

• عسيرة الحل

كما أن التمزق الذى تعيشه الدول الاسلامية يجعل التقارب بينها مشكلة دون حلها ضرب

• الأعتاق وسفك الدماء وخرط القتاد

وكلا التخلف والتمزق من النتائج الطبيعية للبعد عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله

صلى الله عليه وسلم • ورب العزة يقول فى محكم كتابه : " ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا

ربكم فاعبدون " (الأنبياء ٩٢)

ويقول جل جلاله : " وان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون " (المؤمنون ٥٢)

ويقول فى سورة البقرة : " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس •• "

• (آية ١٤٣) والوسطية هنا: الأفضل

ولقد فقدت الأمة الاسلامية وحدتها وأفضليتها منذ تخلت عن كتاب الله تعالى وأهملته -

• واتجهت وجهات أخرى

وانطبق عليها مدلول الآية الكريمة : " نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون "

(الحشر ١٩) كما انطبق عليهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : انهم يومئذ كثير

• ولكنهم غثاء كغثاء السيل - صدق الله العظيم - وصدق رسوله الكريم

من هذه الحقيقة ينبغي أن تبدأ الأمة الإسلامية في علاج مشاكلها التي تشمل التخلف والتمزق والمذلة والهوان حتى أصبحت كالتصع تداعت عليها الأمم كتداعي الأكلة على قصعتها •

وهانت على الناس جميعا بعد أن هانت على الله وأصبح لا يوظفه لها ولا يحسب لها حساب ••• بل تصدر القرارات تلو الأخرى ضدها متفرقة ومجتمعه دون أن يكون لها وزن أو قيمة •

ذلك لأنها فقدت أصالتها ومقوماتها بعد أن هجرت كتاب الله تعالى الذي أعزها ونصرها به - والذي مكن لها به في الأرض وجعلها خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله •

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الموقف هو : إذا كانت العودة الصادقة الى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم هما الطريق الذي يؤدي بأمة الاسلام الى عزها وسوددها ومكانتها التي اختارها الله لها - فما هي المعوقات دون ذلك ؟ وهل توجد فعلا هناك معوقات دون تلك الرجعة المباركة ؟ وإذا وجدت تلك المعوقات ، فما هي ماهيتها، داخلية من داخل الأمة الإسلامية - أو خارجية من الأمم الأخرى ؟ ثم ما هي السبيل للتغلب على تلك المعوقات بأشكالها الداخلية والخارجية المختلفة معا ؟ •

نرجو أن نوفق في استعراض القضية والاجابة على هذه التساؤلات لتعرف على امكانية انشاء السوق الإسلامية المشتركة وطريقة تحقيقها ان شاء الله •

العالم الاسلامي أو الأمة الإسلامية :

يبلغ تعداد الأمة الإسلامية اليوم كما جاء في تقديرات هيئات مختلفة حوالى ألف

مليون نسمة موزعة على خمسة وأربعين دولة اسلامية وأقليات مختلفة في دول أخرى غير اسلامية .

وقد بلغ عدد سكان العالم كما نشر مؤخرا في الصحف خمسة آلاف مليون نسمة - بمعنى أن العالم الاسلامي يمثل خمس سكان العالم أجمع . ويتكون هذا العدد العظيم من شعوب وأمم مختلفة العناصر والجذور تجمع بين العرب الذين يبلغ عددهم حوالي مائة مليون وبذلك يمثلون عشرة في المائة من العالم الاسلامي . كما تشمل عناصر الأمة الاسلامية الى جانب العرب ، الأفارقة والأتراك والایرانیين والأفغان والهنود والباكستان والبنجال والاندونيسيين والملايين وعددا من الأوروبيين وعددا من الأمريكيين الى جانب أعداد كبيرة من الروس والصينيين من أصل تركستاني وصيني .

هذا التنوع البشري من أبناء الأمة الاسلامية يمثل عناصر من القوة والانتشار والتغلغل في أنحاء الأرض اذا عملت لتحقيق أهداف واضحة تحت شعار لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسوف يتحقق لها التمكين الذي وعدها الله اياه .

وينتشر هذا العدد الهائل في بقعة من الأرض تعتبر أهم المواقع الاستراتيجية من جميع النواحي - ذلك أنها تقع شمال خط الاستواء في جو معتدل طيلة أيام السنة وليس منها ما يتعرض للشتاء القارس الذي تتجمد فيه المياه - وليس منها ما يتعرض للحرارة الشديدة التي تعوق العمل والحياة . بالإضافة الى أنها تقع على ممرات مائية دافئة صالحة للاستعمال طيلة العام تخترق جميع القارات الهامة بين أوروبا وإفريقيا وآسيا - تمتد من المحيط الهادي الى المحيط الاطلسي . أنها طرق تجارية شاسعة تمثل أرخص أنواع النقل المعروفه على هذه الأرض .

وإذا نظرنا الى اقتصاديات الدول الاسلامية فس نجد أن منتجاتها من التنوع والكثرة ما يحقق لها تكاملا اقتصاديا فريدا من نوعه - ويشمل ذلك كافة المنتجات الزراعية والمأشيه

وكافة المنتجات المعدنية الأساسية - وكافة المنتجات البترولية وكميات هائلة من المعادن النفيسة - ومنتجات البحار .

مما تقدم يتضح ان تعداد الأمة الاسلامية ومناطق وجودها بكل مقوماتها المذكورة أعلاه تحت عقيدة لا اله الا الله تبرر وبشكل قوى تكتلا متميزا لا يضاويه أى تكتل بشرى آخر - ذلك ان الخصائص التى تجمع الأمة الاسلامية تستند الى قواعد ثابتة أساسها العقيدة التى تقوم عليها حضارات البشرية - ويصونها تشريع اسلامى فريد صيغ ليكون التشريع الخاتم للبشرية جمعاء لأنها الرسالة الخاتمة التى انتهت بخاتم الرسل وسيد الأنبياء عليه صلوات الله وسلامه ، وهذه الخصيصة لا يدين بها أى تكتل بشرى آخر فى الوقت الحاضر - حيث استبعد الدين والعقيدة من المجتمعات البشرية - وارتبطت التكتلات الأوربية والأمريكية بعناصر الأرض والمصلحة والجوار والمادة .

وهذه مقومات ضعيفة خائرة نشاهد تمزقها يوما بعد يوم كما نشاهد تدهورها فيما أصاب معتنقيها من تدهور وانحلال - كما ارتبطت التكتلات الشيوعية على قواعد سيطرة البروليتاريا على مقدرات الأمة فباعت بالفشل والانحجار .

وإذا كانت المقومات والخصائص المادية الراهنة تمكنت من اقامة تكتلات بشرية مختلفة تتمثل فى الكتلة الشرقية والكتلة الغربية واليابان - فلا بد أن يكون للكتلة الاسلامية قدرة على التكتل فيما بينها أقوى الكتلات جميعا - ذلك ان الكتلات المذكورة أخذت تتنافر من داخلها وتحارب بعضها بعضا الى جانب أنها متنافرة أصلا فيما بينها - وتأخذ لذلك أمثلة حية - الكتلة الغربية تشمل الأمريكتين وأوروبا واليابان بصورة أساسية باعتبارها تتبع نظاما مشتركا يسمونه الديمقراطية - نجد أنه عندما تضاربت المصالح فيما بينها على الدول المتخلفة وأهمها الدول الاسلامية ودول افريقيا وأمريكا الجنوبية بدأت تحارب بعضها فيما يسمى بالحرب الاقتصادية الهائلة التى شنتها الولايات المتحدة

الأمريكية على أوروبا واليابان وبصورة خاصة الدولتين القويتين اقتصاديا وهما ألمانيا الغربية واليابان - مما أدى الى ارتفاع أسعار الصرف لكل من المارك الألماني والين الياباني وطوق صادراتهما الى العالم الخارجى • كما أن العلاقة بين الدول الشيوعية وبصورة خاصة روسيا والصين ليست أحسن حالا •

فالتمزق داخل التكتلات الكبيرة أخذ طريقه وبشكل عنيف وحاسم •

وإذا نظرنا الى أوروبا صاحبة أقدم الحضارات الحديثة - نجد أنها أخذت تفقد مقوماتها الحضارية •• وقيادتها للعالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقدت مستعمراتها التى كانت تدر عليها ثروات عظيمه وفقدت سيطرتها الاقتصادية على التجارة العالمية والنقود الدولية - كما فقدت قدرتها العسكرية التى كانت تدعم بها استعمارها واستغلالها لدول العالم - وجدت أوروبا نفسها فى مواجهة كتلتين كبيرتين يطلق عليهما القوتين الأعظم - تكاد تنسحق تحت أقدامهما الغليظة اذا تركت دولها ممزقه متفرقه - وتحقق لأوروبا أنه لا مناص لها من التكتل والتجمع لحماية كيانها وحضارتها وما بقى لها من تقنيه وعلم وموارد محدودة • فعمدت الى انشاء السوق الأوروبيه المشتركة فى عام ١٩٥٧ لحماية مجموعتها من الكتلتين الأعظم

عند فحص مقومات هذه السوق نجد أنها تقوم على تراث مشترك وهو الديمقراطيه - والحضارة المشتركة التى قامت أساسا على استعمار العالم الثالث ثم انحسرت عنه - الجوار المشترك فى قارة أوروبا - التدهور المشترك الذى تعانیه من سيطرة الكتلتين الأعظم - انحسار الموارد المشترك - التخلّى عن الأديان المشترك - واعتناق النظرية المادييه - التخلّى عن القيم والأخلاق - اعتناق الاباحيه والحرية المطلقة فى السلوك وعد الالتزام بأى مبادئ أو مثل أخلاقيه •

وفى سبيل هذه الحماية من الأخطار المحدقه بها وضعت نظاما طويل المدى يطبق على

عدد من السنوات ينتهى خلالها بتحقيق تعاون اقتصادى متين •

ولعلنا نستطيع أن نفيد من الخطوات التي اتبعت في انشاء هذه السوق لما يبدو من نجاحها وتحقق كثير من أهدافها عند الكلام عن السوق الاسلامية المشتركة - مع الأخذ في الاعتبار المقومات والخصائص التي تتفرد بها الأمة الاسلامية عن أمة السوق الأوروبية المشتركة .

فإذا كان للبطل دولة — فكيف يصح ألا يكون للحق دولة ؟

التكامل الاقتصادي :

قبل الكلام عن السوق الاسلامية المشتركة لا بد من استعراض بعض الخطوات الأساسية التي تقود تدريجيا الى امكانية قيام سوق اسلامية مشتركة كنوع من التمهيد لذلك الكيان الكبير .

ويستعرض الاقتصاديون بتوسع تاريخ التفكير في الاكتفاء الذاتي لدى بعض الدول .. ثم التكافل الاقتصادي الذي أخذ مجموعة من الخطوات التمهيديّة - ولكن الواقع أن الاهتمام بهذه التكتلات الاقتصادية لم تعرف بصورة جدية الا بعد الحرب العالمية الثانية - ولعلها نتيجة من نتائجها المباشرة - عندما تعرضت كل الدول الى أشكال وصور متعددة ومختلفة من الأزمات الاقتصادية ونقص الغذاء والمواد والمعدات مما حدا بالمفكرين في العمل على التغلب على تلك الصعوبات .

والحقيقة التي لا مناص من الاعتراف بها أن التكامل بين أبناء البشرية جمعاء هو من خصائص هذه الحياة حيث أن العلى القدير الذى وزع الأرزاق والمواهب والثروات الطبيعية

على سطح هذه المعمورة لم يحصر فى جزء منها كل هذه الطيبات ولكنه لحكمة يعلمها
جل جلاله نشرها فى أرجاء هذا الكون كما وزع المواهب على أبناء البشر جميعا دون أن
يختص أمة واحدة بجميع المزايا بحيث لا تستطيع أن تستغنى عن بقية الأمم • شأنه فى
ذلك شأن المزايا والخصائص الانسانية - حيث يتكامل الناس بعضهم ببعض وما ينقص عند
فرد من الأفراد يكمله فرد آخر تنقص لديه موهبه وخصيصه متوفرة لدى شخص ثالث •

ومن هذه الحقيقه كان الانسان اجتماعيا بطبعه - ولا بد أن يعيش فى جماعة يكمل
أفرادها بعضهم بعضا ••• ولا يستطيع الانسان أن يعيش منعزلا بمفرده •

هذه الحقيقه الساطعه فى نظرى تنطبق على الدولة أو الجماعة كما تنطبق على الفرد
والعائلة والقبيلة •

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول أنه من غير الطبيعى بل ومن المخالف لسنن
الكون التصور أن دولة أو مجموعة محدودة من الدول تستطيع أن تعيش فى معزل عن بقية
العالم ••• حتى الأمريكيتين بكل اتساعهما عندما نادت بأن أمريكا للأمريكيين لم تتمكن
من الاستمرار فى العزلة عن بقية العالم - ذلك أن العناصر التى تتكون منها تلك الدولة
أو المجموعة من الدول لا يمكن من حيث مركزها الجغرافى وثرواتها الطبيعىه وامكانياتها
الاقتصاديه ، ومجموعة البشر الذين يعيشون عليها وممراتها المائيه والجويه - لا يمكن
أن تتوفر لها جميع متطلباتها المعيشية التى توفر لسكانها حياة مستقرة - اذ لا بد أن شيئا
ينقصها ويوجد فى دولة أخرى - كما أن هناك شيئا يفيض عن حاجتها وتحتاج اليه دول
أخرى •

هذا التكامل الطبيعى الذى هياه الله تعالى فى الكون يجعل من البشريه وحدة متكاملة
ومترابطة بل ومتعاونه - على نفس مستوى التكامل الذى يسود الأفراد الذين يعيشون فى

أحمد صلاح جَمْعُوم

مجتمع واحد ، يكمل بعضهم بعضا - وصدق الله العظيم اذ يقول " ٠٠٠٠ نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون " (آية ٣٢ سورة الزخرف) • ويفسر فضيلة أستاذنا الشيخ الشعراوى أنه جل شأنه رفع بعضهم فى مزايا وصفات - فوق بعض آخر لهم مزايا وصفات تتفوق البعض الأول - فليس هناك مرفوع فى كل المزايا والصفات على البعض الآخر - ولكن بعضا له مزايا وصفات على بعض آخر له مزايا وصفات أخرى تفوق البعض الأول - وهذا هو التكامل الانسانى بل وهذا هو العدل الالهى المطلق بين البشر فالكل مرفوع فى بعض المزايا والصفات ومرفوع عليه فى البعض الآخر من المزايا والصفات •

يتضح مما سبق أن نظرية الاكتفاء الذاتى عسيرة التطبيق داخل الدولة الواحدة - كما أنها عسيرة التطبيق بين عدد محدود من الدول - ولكن التكامل الاقتصادى التام هو الذى يتم بين الدول جميعا وبين المجتمعات الانسانية جمعا •

على أن التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول يمكن أن يتم فى حدود ضيقه ومعقوله فى زمن محدود وخلال فترة اضطرارية مقابل تضحيات متبادلة بين تلك المجموعة من الدول •• ولكنه يتعذر أن يكون الى الأبد ••• وهذا التكامل لا ينجم عنه مقاطعة لبقية دول العالم ولكن ينجم عنه تعامل على مستوى مختلف من التعامل فى تبادل السلع والمنتجات وربما حركة الأشخاص والأموال •

وإذا نظرنا الى الدوافع التى تؤدى الى مثل هذه التحركات بين الدول نجد أن دوافعها اما يكون محاولة التغلب على ندرة السلع المستورده بسبب الحروب وهو ما حصل فعلا فى الحرب العالمية الثانية - واما محاولة التماسك ضد تكتلات اقتصادية كبرى وهو ما حدث فعلا بالنسبة للسوق الأوربيه المشتركة ••• واما محاولة للاستغلال والاستبداد والتحكم فى الاسعار من قبل الدول الكبرى ضد الدول الضعيفة ، حيث تشتري الدول الكبرى الخامات بأسعار

متدنيه ، ثم تبيع المنتجات بأسعار عالية - وهو ما تشعر به الدول النامية فى الوقت الحاضر تجاه الدول الكبرى ... وبصورة خاصة ما تشعر به الدول الاسلامية فى حاضرها المرير تحت وطأة التكتلات العالمية واستغلال منتجاتها ومواردها الأولية بأرخص الأسعار .

ومع التسليم الكامل بأن التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول لا يمكن أن يحقق أهدافه كاملة ولا يمكن أن ينشأ فى عزلة عن الدول الأخرى - ولكنه من غير شك يحقق مقاومة فعالة ، ويحقق مركز قوة للتفاوض مع الكتل الأخرى لتحسين فرص التبادل وكسب مركز أقوى من التعامل المنفرد .

ولكن الوصول الى التكامل الاقتصادى فى شتى صورته وأشكاله لا يمكن أن يتم بين مجموعة من الدول دون اتخاذ خطوات متأنية من التقارب بين تلك المجموعة عن طريق التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادى ثم التكامل الاقتصادى .

وهذه الخطوات المتعاقبة هى طريق التدرج الى التكامل الاقتصادى حيث يمكن البدء بالغاء التعريفه الجمركية اما على مرحلة واحدة أو عدة مراحل مع احتفاظ كل بلد بتعريفاته الجمركية مع الدول الأخرى .

ثم يصار الى توحيد التعريفات الجمركية مع الدول الأخرى - ويتدرج الأمر بالغاء جميع القيود على حركات السلع وعوامل الانتاج المختلفه - ثم تنسق السياسات الاقتصادية لازالة التمييز القائم بينها - ثم السياسات النقدية والمالية والاجتماعية - وسياسة آثار الدورات الاقتصادية .

ومن ثم يتطلب الأمر انشاء سلطة عليا قراراتها ملزمة لكل الأعضاء وتعلو على السلطات القومية • يراجع كتاب الدكتور محمود محمد بابلي " السوق الاسلاميَّة المشتركة " •

هذا ما تسير عليه السوق الأوروبيه المشتركة على مخطط طويل المدى تشعر فيه أوروبا أنها تحافظ على كيانها السياسي والاقتصادي والدولي كيلا تنسحق تحت أقسام الدولتين الأعظم - ولكي تستمر في مركز قوة بالنسبة للدول الصغرى المغلوبة على أمرها فتشترى خاماتها بأدنى الأسعار ثم تبيع منتجاتها النهائيه بأعلى الأسعار •

السوق الأوروبيه المشتركة :

أود الاشارة الى كتاب الدكتور حسين عمر " المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة " فأورد فيما يلي موجزا خاطفا عن السوق الأوروبية المشتركة لما لها من العلاقة الوثيقة بما نحن بصدده عن السوق الاسلامية المشتركة - وذلك بحكم أن هذه السوق الأوربيه المشتركة التي حققت نجاحا ملموسا خلال فترة حياتها التي بدأت باتفاقية روما بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٧ م بين ست دول أوروبية وهي ألمانيا الغربية - وفرنسا - وإيطاليا - وبين دول اتحاد البلونكس الثلاث وهي هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج •

في ٢٥ مارس ١٩٥٧ م نشأت وحدة اقتصادية بين الدول الست وتتكون من مجموعة من السكان تبلغ ١٦٤ مليون نسمة وهو يعادل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك التاريخ ولها إنتاج قومي في جملته ما يقارب ١٨٠ مليار دولار أمريكي - وإنتاج قدره ٢٥٠ مليون طن من الفحم و ٥٧ مليون طن من الصلب ، وطاقة استيراديه أكبر من طاقة الولايات المتحدة الأمريكية •

أحمد صلاح جمنوم

وتتضمن الاتفاقية ازالة الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية بين الدول الست لتيسير تدفق السلع والخدمات والأيدى العاملة ورأس المال خلال فترة انتقالية تتراوح بين ١٢ و ١٥ سنة .

كما تتضمن الاتفاقية انشاء عدد من المنظمات تضطلع بمهام خاصة وهى :-

- ١) الجمعية العمومية للسوق مهمتها الرقابة على الهيئات التنفيذية .
- ٢) مجلس السوق وهو الاداة التنفيذية الاولى
- ٣) اللجنة الفرعية للسوق ومهمتها الرقابة على تنفيذ أحكام الاتفاقية وتقديم التوصيات الى مجلس السوق
- ٤) محكمة العدل - تتولى تفسير أحكام الاتفاقية وصحة القرارات التى تصدرها. منظمات السوق
- ٥) بنك استثمارى برأسمال قدره ملياراً من الدولارات لتقديم المعونه المالىه للدول الضعيفه من أعضائها.

ولقد انضمت الى السوق مجموعة من الدول الأوروبيه خلال فترات متعاقبه كل من الدانمارك والمملكة المتحدة وأيرلندا ثم حكومة اليونان وأصبحت مجموعة دول السوق عشرة دول فى عام ١٩٨١ .

وفى عام ١٩٨٥ م انضمت كل من البرتغال وأسبانيا الى السوق وبلغ أعضاء الدول اثنى عشر عضواً .

وتزعم تركيا التقدم بطلب الانضمام الى السوق الأوروبيه المشتركة بصفتها من دول أوروبا.

وبصفتها؛ واحدة من الدول الاحدى والعشرين الأعضاء فى المجلس الأوروبى • وتعمل تركيا فى سبيل الانضمام على ازالة العقبات القائمه لديها خصوصا فيما يتعلق بالمشكلة القبرصيه وبعض الانظمة التركيه المعاديه للاتراك نوى الأصل اليونانى ، على أن لبعض الأعضاء فى السوق نظرات عنصرية تنظر الى تركيا بأنها دولة من الدول الاسلاميه بالرغم من أن الدستور التركى ينص على أنها دولة علمانيه •

ماذا حققت السوق الأوروبيه المشترکه خلال ثلاثين عاما ؟

بمناسبة مرور ثلاثين سنة على انشاء السوق الأوروبيه المشترکه احتفلت البلدان الأعضاء يوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٨٦م بالذكرى الثلاثين لتأسيس السوق وقد طرحت الصحف أسئلة كثيرة عما حقته السوق خلال هذه الفترة ومن مقتطفات الصحف المحلية الندوه والبلاد والشرق الأوسط نلخص التالى :-

ومن المعلوم أنه تم اتفاق بين الأعضاء فى عام ١٩٨٥م على خطة تجعل من المجموعة الأوروبيه ابتداء من عام ١٩٩٢م شبه دولة فدراليه وذلك باقامة اتحاد اقتصادى ونقدى متكامل بين الدول الاعضاء ، على أمل أن تصبح القوة الاقتصادية الأوروبيه هى القوة الاقتصادية الأولى فى العالم • فهل تحقق لها ذلك ؟

يعلق الاقتصاديون على هذا الأمر أن السوق الأوروبيه تعتبر من الناحية الاقتصادية اتحادا جمركيا ناجحا وسوقا مشتركة فى الزراعة والفحم والحديد فقط على أن مجال الفحم والحديد فى سبيله الى الاضمحلال - فى حين أن بقية المجالات الأخرى تعاني معاناة كبيرة بسبب صعوبة اتخاذ قرار بين الاثنى عشر عضوا الذين يمثلون مصالح متضاربه •

وبصفتها؛ واحدة من الدول الاحدى والعشرين الأعضاء في المجلس الأوروبي • وتعمل تركيا؛ في سبيل الانضمام على ازالة العقبات القائمة لديها؛ خصوصا؛ فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية وبعض الانظمة التركييہ المعاديہ للاتراك ذوى الأصل اليونانى ، على أن لبعض الأعضاء؛ فى السوق نظرات عنصرية تنظر الى تركيا؛ بأنها؛ دولة من الدول الاسلاميه بالرغم من أن الدستور التركى ينص على أنها؛ دولة علمانيه •

ماذا حققت السوق الأوروبية المشتركة خلال ثلاثين عاما؛ ؟

بمناسبة مرور ثلاثين سنة على انشاء السوق الأوروبية المشتركة احتفلت البلدان الأعضاء يوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٨٦م بالذكرى الثلاثين لتأسيس السوق وقد طرحت الصحف أسئلة كثيرة عما حقته السوق خلال هذه الفترة ومن مقتطفات الصحف المحلية الندوه والبلاد والشرق الأوسط نلخص التالى :-

ومن المعلوم أنه تم اتفاق بين الأعضاء؛ فى عام ١٩٨٥ م على خطة تجعل من المجموعة الأوروبية ابتداء من عام ١٩٩٢ م شبه دولة فدراليه وذلك بإقامة اتحاد اقتصادى ونقدى متكامل بين الدول الاعضاء ، على أمل أن تصبح القوة الاقتصادية الأوروبية هي القوة الاقتصادية الأولى فى العالم • فهل تحقق لها؛ ذلك ؟

يعلق الاقتصاديون على هذا الأمر أن السوق الأوروبية تعتبر من الناحية الاقتصادية اتحادا جمركيا ناجحا وسوقا مشتركة فى الزراعة والفحم والحديد فقط على أن مجال الفحم والحديد فى سبيله الى الاضمحلال - فى حين أن بقية المجالات الأخرى تعاني معاناة كبيرة بسبب صعوبة اتخاذ قرار بين الاثنى عشر عضوا الذين يمثلون مصالح متضاربه •

غير أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء قد حقق تقدماً كبيراً في التبادل التجاري بينها - وبالتالي أدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة داخل الدول الأعضاء .

أما ما يتعلق بالنظام النقدي الأوروبي فقد أقر المجلس الأوروبي ضرورة إقامة تعاون نقدي أوثق بين الأعضاء عن طريق إقامة النظام النقدي الأوروبي الذي بدأ عمله في ١٣ مارس ١٩٧٩ م وحدد الغرض من هذا النظام اقرار أكبر قدر من الاستقرار النقدي في المجموعة - وينبغي النظر إليه باعتباره جزءاً من استراتيجية أشمل تستهدف نمواً ثابتاً مع الاستقرار وعودة تدريجية إلى العمالة الكاملة ، وتقريب مستويات المعيشة وتقليل التفاوت الإقليمي داخل الجماعة .

ويوضح الدكتور هورست انجرار في مقاله المنشور في مجلة التمويل والتنمية يونيو ١٩٨٣م أن جوهر هذا النظام أنه نظام ثابت ولكنه قابل للتغيير لسعر الصرف لكل عملة سعر رئيسي يرتبط بوحدة العملة الأوروبية - وتتألف وحدة العملة الأوروبية من سلة من كميات محدودة من عملات بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية ٠٠٠ وتلعب وحدة العملة الأوروبية دوراً رئيسياً في نظام النقد الأوروبي وهي تستخدم كوحدة حسابيه في آلية سعر الصرف ٠٠٠٠٠٠٠ ويضيف الدكتور انجرار بعد تفصيلات مطولة عن تغير سعر الصرف والتقارب بين أسعار العملات والعوامل التي تؤثر على الأداء والصعوبات المختلفة قوله ٠٠٠ وقد اتسم سير النظام النقدي الأوروبي منذ البداية بإدارة كفوءة طبعه من جانب البنوك المركزية المشاركة ودرجة مالمية من المرونه .

كما جاء في تعليق للسيد ابراهيم عبد الغنى شحاته في مقال له في مجلة السياسة الدولية العدد ٨٤ أبريل ١٩٨٦ ما يأتي :-

" بعد مضي زهاء ثلاثين عاماً على ابرام معاهدة روما المؤسسة للسوق ما زالت

الدول الأعضاء منقسمه فيما بينها بشأن الوحدات السياسي والاقتصادية لدول المجموعة ،
ويأتى الاختلاف حول درجة الاندماج السياسي ما بين دولة تطالب بالاسراع نحو تحقيق أوروبا
المتحدة وعلى رأسه فرنسا، وتيار يسعى لتعديل اختصاصات وممارسات الأجهزة التابعة
للمجموعة بما يحقق الاهداف المرجوه فى نطاق موضوعات محددة ثم الانطلاق الى اجراءات
أكثر شمولاً وعلى رأس هذا التيار بريطانيا، واليونان "

يتضح مما سبق أن السوق الأوروبية المشتركة بعد ثلاثين سنة من تجاربها واجتهاداتها
لم تتمكن بعد من الوصول الى تحقيق ما كانت تهدف اليه لتضارب المصالح القائمة بين
أعضائها - ولكنها حققت كثيراً من توحيد التجارة والانتقال والتعامل مما عاد عليها بشيء من
الحماية دون الدولتين الأعظم ، ومركزاً متميزاً من الدول النامية •

وهناك عدد من الدول يتطلع الى الانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة ويسعى جاهداً

• للاستفادة من مكاسبها مثل تركيا والمغرب •

السوق الاسلاميه المشتركة :

ان المقومات التى تدعو الى قيام سوق اسلامية مشتركة فى وجهة نظرى أقوى بكثير من
المقومات التى قامت عليها السوق الأوروبية المشتركة - ذلك أنه بغض النظر عن المقومات
الاقتصادية والمالية - والجغرافية التى سبق استعراضها فى مقدمة هذا البحث ،
وهى أوسع وأكثر وأقوى مما لدى السوق الأوروبية المشتركة - الا أن هناك عاملاً هاماً
ومتميزاً يربط الأمة الاسلامية برابط لا يتوفر لأى سوق أخرى مهما جمعت بينها المصالح
المختلفة - ذلك الرابط الذى ينبغى أن يكون القاعدة الأساسية التى تقوم عليها هذه

المنظمة وغيرها، من المنظمات الإسلامية هو رباط الإسلام الحنيف الذي جمع بينها، والذي انطلقت منه كل الشائج والروابط التي تربط الأمة الإسلامية برباط العروة الوثقى التي لا انفصام لها، • وبدون النظر إلى هذه الوشيجة الوثقى التي تربط العالم الإسلامي وتشد بعضه إلى بعض ينهار كامل الكيان الذي ندعو إليه ويتداعى كل الروابط التي تتمسك بها. ••

ومن هذا المنطلق الهام نبدأ البحث في السوق الإسلامية المشتركة ومقوماتها الدينية ثم المادية وكل المقومات الأخرى • ونقول ونكرر الإشارة إلى قوله تعالى :-

" ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " (الأنبياء ٩٢)

" وان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فابتقون " (المؤمنون ٥٢)

" واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم •• " (آل عمران ١٠٣)

" وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين " (الأنفال ٤٦)

" ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون - ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم " (آل عمران ١٠٤-١٠٥)

" والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله
عزيز حكيم "

(التوبة ٧١)

" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون "

(المائدة ٤٤)

" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون "

(" ٤٥)

" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون "

(" ٤٦)

" ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين "

(آل عمران ٨٥)

كما: أننى أشير الى ما جاء على لسان خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا: محمد النبى الأسمى

وعلى آله وصحبه أجمعين :-

- عن أنس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال " لا يؤمن أحدكم حتى يحب

لأخيه ما يحب لنفسه " متفق عليه

- عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " المسلم أخو المسلم

لا يظلمه ولا يسلمه من كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته ومن فرج عن مسلم كربة

فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة " متفق عليه

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله - كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه ، التقوى هاهنا ، بحسب امرىء من الشر ان يحقر أخاه المسلم " رواه الترمذى وقال حديث حسن

- عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " متفق عليه

- عن أبى موسى رضي الله عنه قال - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه " متفق عليه

- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان أول ما يدخل النقص على بنى اسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك - ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك ان يكون أكيله وشريبه وقعيده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوبهم بعضهم ببعض " ثم قال " لَعْن

الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون • كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون • ترى كثيرا منهم يقولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم ان سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون • • الى قوله فاتقون • " (المائدة ٧٨ - ٨١) ثم قال كلا والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، ولتقصرنه على الحق قصرا أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثم ليلعنكم كما لعنهم " •

رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن •

أود أن أؤكد أن تكون علاقة الدول الإسلامية في جميع أحوالها وأشكالها قائمة على هذا الأساس الديني المتين الذي يربط أمة الإسلام أينما كانت بهذا الرباط الوثيق رباط العروة الوثقى التي لا انفصام لها .

والكل يعلم علم اليقين أن رسالة الإسلام الخالدة هي خاتم الرسالات السماوية وهي صالحة لكل زمان ومكان وإلى أن تقوم الساعة - وانها تحتوي على كل الحلول التي تحتاجها الإنسانية وبها الإجابة على كل الأسئلة التي تتعرض لها البشرية إلى أن تقوم الساعة وإلى أن يرث الله الأرض وما عليها .

وإذا كان هناك قصور في التعرف على تلك الحلول التي تحتاج إليها البشرية اليوم ، فإنما هو قصور المسلمين الذين أحاطت بهم أسباب التخلف والتمزق خلال القرون الأخيرة - ولا يزالون سادرين في غفلتهم ممعنين في جهالتهم وبعدهم عن كتاب الله العزيز العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

إذا صدق العزم للقيام بعمل إسلامي مشترك على أي صعيد من أصعدة التعاون الإسلامي وعلى أي مستوى من مستويات التقارب بين أمة الإسلام لا بد وأن يكون منبثقا وقائما على الأرضية الصلبة والقاعدة المتينة التي هي الشريعة الإسلامية الفراء - وإذا لم يكن منطلقها وبعثها وقاعدتها هذه الشريعة السمحاء فلا يجوز أن نطلق عليها صفة الإسلام لأننا إذا أطلقنا عليها هذه الصفة العظيمة وخالفناها فقد دخلنا في زمرة المنافقين الذين توعدهم الله تعالى بعذاب أشد من عذاب الكافرين حيث قال جل شأنه " ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا "

(النساء ١٤٥)

والسوق الإسلامية المشتركة تدرج في صعيد العمل الاقتصادي بصورة عامة وهو صعيد هام وحيوي - والاقتصاد الإسلامي يتميز عن جميع الأنظمة الاقتصادية الحديثة الأخرى أنه يربط بين المادة والروح - وبين السماء والأرض وبين الخالق وأحكامه والمخلوقات ووظائفها - وعلى ضوء هذه الاعتبارات يقيم أحكامه ونظرياته ومعالجاته لقضايا الاقتصاد • بينما تهمل الأنظمة الاقتصادية الأخرى الدين والانسان والأخلاق والقيم - وتعتبر المادة ورأس المال لها اعتبارات مستقلة عن الدين والانسان والأخلاق والقيم • وإذا تمسكوا ببعض الاخلاقيات في التعامل فلانها تنظم الحياة الاجتماعية - وليس لانها أخلاق ومثل دينيه •

ان هذا الاختلاف الجوهرى بين الاسلام والمذاهب الأخرى يشير بوضوح الى أسباب خلود هذه الشريعة العظيمة السمحاء التى تعالج القضايا تحت أضواء القواعد الاساسيه التى يقوم عليها اعمار هذا الكون فى حياة البشره جمعاء •

وإذا استعرضنا الوضع القائم فى العالم الإسلامى الذى نسعى لقيام سوق اسلامية مشتركة بين دوله نجد أن معظم دوله لا تطبق الشريعة الإسلامية فى نظام حكمها ، وذلك نتيجة لآثار الاستعمار الذى رزحت تحت نيره عددا من السنين ، سيطر خلالها على مقدرات هذه الدول وفرض فيها أحكامه وأنظمته وقوانينه ، بل أن بعض الدول تنص صراحة فى دساتيرها أن نظام حكمها علمانى - بمعنى أنها لا ترتبط بالدين الإسلامى •• واستمدت جميع قوانينها وأنظمتها من الأنظمة والقوانين اللادينية سواء منها ما يتبع الغرب أو الشرق •

والأدهى من ذلك ان جميع الدول الإسلامية تعرضت لما يطلق عليه الغزو الفكرى الذى اجتاح التعليم والثقافة والتراث الإسلامى وأصبح مسيطرا بجميع أبعاده المنحرفه عن التعاليم الدينيه على مناهج التعليم والدراسة - وتعانى المجتمعات الإسلامية انفصاما كاملا بين المدرسة والمسجد وبين السماء والأرض وبين المجتمع وكتاب الله ، الا من رحم ربك •

ولنا؛ حينئذ أن نتساءل كيف ومتى يمكن سد هذه الثغرة الكبيرة بين تطبيق الشريعة وبين الأنظمة المخالفة لها؛ - وهل من الممكن أن تقوم مؤسسات اسلامية داخل مجتمعات لا تطبق الشريعة الاسلامية منهاجاً ودستوراً لها؛ • وهل اذا تعارضت الشريعة مع الأنظمة يمكن أن تغلب الشريعة أو تغلب الأنظمة الوضعيه ؟

على انه ينبغي الا يفوتنا؛ تقرير الحقيقه بأن التشريعات الاسلامية لمعالجة كثير من العلوم الاجتماعية ومنها؛ الاقتصاد لا تزال قاصرة عن وضع النموذج الاسلامي المثالي - بسبب توقف الاجتهاد منذ عدة قرون نتيجة للتخلف الذي تعرضت له أمة الاسلام في كل مكان؛ ولذلك فلا بد من اتاحة الفرصة الكافية لاستنباط نظريات الاسلام لمعالجة هذه القضايا؛ وتطبيقها؛ وتطويرها؛ والاجتهاد في استيعاب القضايا المعاصرة التي تحتاج الى حلول اسلامية •

من أجل كل ذلك يجب علينا؛ ان نكون على حذر وحيطة وان نتذرع بالصبر والحكمة والاناه عندما نخطط لأي عمل اسلامي مشترك ، والا نتعجل النتائج - وان نضع في اعتبارنا؛ ان الخروج بالامة الاسلامية من غنائها؛ وتخلفها؛ وتمزقها؛ ليس بالأمر اليسير وليس بالأمر الهين • وان التخطيط ينبغي ان يراعى كل هذه العوامل مجتمعة بل وان يراعى أيضاً؛ ان الكفر ملة واحدة ضد الدين الاسلامي والمسلمين وفي نفس الوقت ينبغي أن نتأكد ان مشكلة الأمة الاسلامية تكمن في بعدها؛ عن كتاب الله تعالى وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم أكثر من أي عامل آخر • وان المسلمين ينبغي الا يقنطوا من رحمة الله التي وسعت كل شيء - وان الله ينصر من ينصره •

ان قيام سوق اسلامية مشتركة أمر ممكن تحقيقه ان شاء الله ، وان الصحوة الاسلامية الواسعة التي أخذت تنتشر خلال ربع القرن الحالي تعطى كل المؤشرات على تلك الامكانيه ••

ولكن المسيرة التي تتعرض لعدد من المعوقات تحتاج دائما ابدأ الى المراجعة والتصحيح حتى لا تضع الجهود وتتعرض القوى .

ان انشاء رابطة العالم الاسلامى فى سنة $\frac{1381}{1961}$ هـ ثم انشاء منظمة العالم الاسلامى فى سنة $\frac{1391}{1971}$ هـ هى فى نظرى بداية الصحوه الاسلاميه لجمع كيان أمة الاسلام وتقوية الروابط بينها؛ وتقريب وجهات النظر المتباعده والمختلفه - وان قيام المنظمات الاقليميه المختلفه التى سبقت ذلك ولحقته بما؛ فى ذلك الجامعة العربيه - ومنظماتها؛ المختلفه مثل السوق العربيه المشتركه - ومجلس الوحدة الاقتصاديه العربيه - والصندوق العربى للانماء - وصندوق النقد العربى - ومجلس التعاون لدول الخليج - والبنك الاسلامى للتنمية وخلافها؛ - تعتبر فى وجهة نظرى تحضيرا للقواعد والاسس التى يمكن ان يقوم عليها؛ تعاون اسلامى مشترك سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو العسكرى أو الثقافى أو الاجتماعى . ولا أشك أن كل هذه التحركات الاسلاميه باشكالها؛ وصورها؛ المختلفه هى ارهاصات للحركة الاسلاميه الشامله ان شاء الله .

يعتقد الدكتور محمود محمد بايللى أن قيام سوق اسلامية مشتركة ينبغى أن يتم على مراحل تبدأ بزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه - وذلك عن طريق انشاء مجلس اقتصادى أعلى للدول الاسلاميه ينبثق من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى " يراجع البحث الثالث فى كتابه (السوق الاسلاميه المشتركة) "

ونحن نتفق مع الدكتور البايلى فى اعتقاده لان الوسيلة الفعاله لقيام السوق الاسلاميه المشتركة ينبغى ان تنبثق من قرار سياسى يصدر عن منظمة العالم الاسلامى التى تضم خمسة وأربعين دولة اسلامية مع الدعم الكامل من قبل رابطة العالم الاسلامى والمنظمات الاسلاميه الأخرى . وينبغى أن يقود الحركة مجلس اقتصادى أعلى يخطط لقيام السوق الاسلاميه

المشتركة - ويعمل جاهدا لتقوية الروابط الاقتصادية بين دول الأعضاء - ويقوم بالدراسات
الواسعة لامكانية التبادل التجاري والصناعي - وتيسير حركة رؤوس الأموال - والعمل -
والخبرات الفنية والتقنية - وحماية المنتجات داخل السوق الاسلامية - وايجاد الظروف
المناسبة لتحسين أسعار المواد الخام التي تباع للدول الصناعية •

وفيما يلي الأسس والقواعد التي نتصور أنه ينبغي اتباعها لانشاء سوق اسلامية مشتركة :-

أولا - لابد من اصدار قرار سياسي من منظمة العالم الاسلامي لانشاء السوق الاسلامية
المشتركة بين دول العالم الاسلامي - ويشتمل هذا القرار على انشاء مجلس
اقتصادي أعلى تناط به هذه المهمة الجليله ويطلب منه وضع خطة طويلة
المدى تنفذ على مراحل متدرجه يقود بعضها الى بعض بشكل انسيابي منسجم
ومتكامل - وفي شعوري ان الخطه ينبغي ان تنفذ خلال فترة لا تقل عن خمسة
وعشرين سنة وبحد أعلى ثلاثين سنة •

وتشمل الخطه فترة دراسة واسعة ومسح شامل لامكانيات دول العالم
الاسلامي الاقتصادية - والتبادل التجاري بين الدول الاسلامية - وحركة
التصنيع فيها - والمنتجات المختلفه لدى كل منها؛ والعمالة المتوفرة
بأشكالها المختلفه - والواردات والصادرات لكل منها؛ والمنظمات القائمة
العاملة في هذه الحقول وامكانية التنسيق بينها؛ والتعاون في أدائها؛ •

كما ينبغي أن تشمل الدراسة الوضع النقدي في هذه الدول موازينها؛
التجاريه واستثماراتها؛ خارج العالم الاسلامي وداخله وامكانية انشاء بنوك
اسلامية تتعاون فيما بينها؛ - وامكانية توحيد العملة النقدية - ودراسة

أحمد صلاح جمنوم

امكانية انشاء صندوق النقد الاسلامى أو تطوير البنك الاسلامى للتنمية بحيث يقوم بهذه المهمة •

ان فترة ثلاث سنوات للقيام بدراسة شاملة واسعة لكل هذه الابحاث مع العمل الحثيث فى نفس الوقت لاقامة ترابط اقتصادى حيثما كان ذلك ممكناً، فيما أظن تكفى لايجاد صورة توضح الامكانيات العامة المعروفة بصورة اجمالية وتحويلها الى أرقام واحصائيات وحقائق •

ثانياً - لابد من اعطاء المجلس الاقتصادى الأعلى صلاحيات واسعة للاتصال المباشر بالأجهزة والسلطات المختصة فى الدول الاسلامية للحصول على المعلومات والاحصائيات اللازمة لعمله - وسيواجه المجلس عتاء هائلا للحصول على ذلك بسبب عدم وجود هذه المعلومات أصلاً - مما يحتم على الأجهزة المختلفه ضرورة التعاون معه على انشاء الادارات اللازمة لذلك - مع محاولة توحيد الاساليب والطرق الخاصة بها بين الدول الأعضاء •

وان مثل هذا التعاون لا يمكن ان يتم الا اذا اصدرت كل دولة تعليمات واضحة ومحدده بالتعاون المطلق مع المجلس المذكور - مع التمشى مع تعليمات المجلس فى القيام بكل متطلباته •

ثالثاً - من مهمات المجلس الاقتصادى الأعلى ان يأخذ فى الاعتبار الأمور التالية :-

أ (ان دول العالم الاسلامى كلها دول نامية خاضعة لاستغلال شنيع من قبل الدول الصناعية الكبرى التى تشتري خاماتها بأرخص الأسعار ثم

تعيد بيعها عليها؛ مصنعة بأعلى الأسعار ومراحل التخلص من هذا الاستغلال ينبغي العمل على محاولة تصنيع هذه المواد الخام داخل الدول الإسلامية حتى يعود فرق الأسعار بالمصلحة المشتركة بينها. بدلا ان تذهب الى خارج السوق الإسلامية .

(ب) ان دول العالم الإسلامي بسبب تخلفها؛ فإن العامل البشري مع وفرة وتنوعه الا أنه يمثل عماله رديئه ليس لها؛ من الكفاءة والتدريب ما يساعده على الانتاج الرقيق - ولذلك فلا بد من العمل الجاد على رفع مستوى العمالة بالتدريب المهني والفني الجيد - ويمكن لتحقيق ذلك الاستفادة من بعض دول العالم الإسلامي المتقدمه في هذا المجال للاستفادة منها؛ بشكل سريع وفعال في تدريب الأيدي العاملة الإسلامية .

(ج) ان دول العالم الإسلامي تنقسم الى قسمين رئيسيين أحدهما غنى بالثروات المعدنية والبتروولية ولديه فائض من المال يستثمره في بعض الدول الغربية بفوائد ربويه تافهه وان كثيرا من هذه الأموال تتعرض بسبب هبوط أسعار العملات المختلفه لتدهور كبير لا تعوضه تلك الفوائد - بينما عدد كبير من دول العالم الإسلامي تحتاج الى تلك الأموال لاستثمارها؛ في انتاج ما لديها من امكانيات زراعيه أو معدنيه أو سميكيه ويحول دون ذلك أسباب متعدده منها؛ عدم الثقة في حكومات تلك الدول التي تتعرض لانقلابات عسكريه أو تغيرات اجتماعيه قد تجعل استرجاع تلك الأموال معرضا للمخاطر - وفي حالات أخرى لا توجد لدى تلك الدول من الدراسات والابحاث ما يوضح الجدوى الاقتصادية بمشروعاتها؛ بحيث يطمئن رأس المال الى الاستثمار بعائد مناسب ، وتحتاج العمليه الى بنك إسلامي ينسق هذه العلاقة - والى شركات استشاريه تقوم بدراسة

الجدوى - والى تنظيم دولى يضمن لكل ذى حق حقه .

(د) من الواجب ايجاد الثقة المتبادله بين دول العالم الاسلامى حتى تسود العلاقة بينها؛ روح الموده والمحبه والوثام والتعاون تطبيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى - أو كما قال صلى الله عليه وسلم " .

وعلى المجلس للوصول الى تحقيق مثل هذا الشعور ان يسعى عن طريق الهيئات الدينيه والشرعية القائمه فى رابطة العالم الاسلامى لتوعية الأمة الاسلامية بهذه الحقائق التى تربط بين المسلمين عن طريق التجمعات الاسلامية الكبرى - فى المساجد واللقاءات الاسلامية العامة فى الحج والعيدين المعظمين فى الاسلام عيد الفطر وعيد الأضحى حتى تعم المشاعر بأخوة الاسلام كامل سيره على مستواها الرسمى والشعبى ، وحتى تتفاعل جماهير المسلمين فى كل بلدان العالم الاسلامى بهذه المشاعر فتتضافر للتعاون الكامل على المستوى الفردى والمستوى الجماعى .

رابعاً - كما سبق ان استعرضنا؛ الخطوات الرئيسية لقيام السوق الأوروبيه المشتركه لا بد أن يأخذ المجلس الاقتصادى الأعلى الخطوات اللازمة لتحقيق الأمور التاليه على مراحل تدريجيه كافيه وعليه أن يقوم بالآتى :-

(ا) انشاء الأجهزة الادارية والفنيه الاساسيه التى يمكن أن تمارس التنظيم واصدار القوانين اللازمة ، وتحضير الدراسات الفنيه المختلفه وفى تصورى لا بد من انشاء الأجهزة التاليه :-

أ (مجلس الشورى للسوق الاسلاميه المشتركه - ويضم ممثلين من جميع الدول الاسلاميه يتم اختيارهم على أساس من التقوى والخلق والخبرة الواسعة والحنكه • ويكفى ان يمثل كل دولة ثلاثة أو خمسة أشخاص ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا في السوق يضطلع بإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح - وعليه رقابة الهيئات التنفيذية المختلفه ومحاسبتها وتصحيح مسيرتها؛ والاشراف على برامج الخطة والتأكد من سيرها؛ حسب المقررز - وفى نفس الوقت يضطلع المجلس بتذليل كل العقبات التى تحول دون تنفيذ الخطة وتنسيق التعاون مع الدول الاعضاء؛ للالتزام بمسؤولياتهم فى تحقيق أهداف السوق •

ب (المجلس التنفيذى - وهو الادارة التنفيذية الأولى للسوق ويتكون من عدد منتخب من ممثلى الدول الاسلاميه بشرط ان تتوفر فيهم الشروط الاسلاميه الاساسيه التقوى والاستقامه وحسن الخلق بالإضافة الى الحنكة الاداريه والخبرة الاقتصادية والممارسة الفعالة فى مجال الاقتصاد • وينبغى ألا يزيد عدد أعضاء هذا المجلس على احد عشر عضوا •

ج (محكمة العدل الشرعيه - وتتولى القيام بالاعمال القضائيه المتعلقة بتفسير احكام الاتفاقيات وصحة القرارات التى تصدرها؛ الهيئات المختلفه للسوق وتمشيها؛ مع الأهداف الساميه للسوق - ويمكن ان تكون هذه المحكمة من رجالات مجمع الفقه الاسلامى والعلماء الأجلاء الذين مارسوا الاعمال الاقتصادية والمصرفيه والأحكام التجارية - وذلك للاستفادة من الأجهزة القائمة حالياً فى المنظمات الاسلاميه المختلفه •

د (المصرف الاسلامى للسوق - وفى اعتقادى ان البنك الاسلامى للتنمية هو خير من يقوم بهذه المهمة بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه ليصبح متمشياً مع أغراض السوق فى تحقيق الترابط الكامل بين الدول الاسلامية عن طريق العمل الجاد فى انشاء بنوك اسلامية فى جميع دول العالم الاسلامى والعمل على دعمها والاستثمار من خلالها على أسس مصرفية اسلامية سليمة .

بالإضافة الى ضرورة اضطلاع البنك المذكور بمهمة توحيد العملة الاسلامية بين الدول الاسلامية واتخاذها وسيلة التبادل الاساسية داخل العالم الاسلامى - وخارجه عند التكامل مع الدول الأخرى . ومن المعروف ان البنك الاسلامى للتنمية قد أنشأ لنفسه الدينار الاسلامى الذى يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى - ولكن هذا الدينار ليس محل التداول على النحو الذى تدير عليه وحدة النقد الأوروبى .

هـ (اللجان والهيئات المتخصصة - وتشمل هذه اللجان - لجنة الأعمال التجارية - لجنة الصناعة - لجنة الزراعة - ولجنة الخدمات ولجنة النقل - ولجنة العنصر البشرى - ويندرج تحتها: التدريب الفنى والتقى - والتعليم والتوظيف .

و (لجنة التوعية والارشاد - فى اعتقادى ان هذه اللجنة من أهم اللجان التى ينبغى العناية بها والاهتمام باختيار الأشخاص الذين يقومون بالتوجيه والارشاد لنشر الوعى بين المسلمين عن واجباتهم فى

التعاون والترابط والتآخي - وفى قيمة العمل المشترك ورفع راية
الاسلام خفاقه بين الأمم - وفى مسؤولية المسلم نحو دينه ووطنه
وأخوانه المسلمين - وفى مسؤوليتهم عن هداية الأمم الضالّة
والأخذ بيدها الى الطريق الصحيح - ولقد يسر الله تعالى وسائل
هذه التوعيه عن طريق المساجد التى يجتمع فيها المسلمون خمس مرات
فى اليوم وفى كل يوم جمعه على مستوى أوسع وفى الأعياد على مستوى
أعم وأكبر وفى الحج على مستوى أمم الاسلام أجمعين - وينبغى أن
تتولى هذه المهمة بوعى وادراك رابطة العالم الاسلامى عن طريق
أجهزتها المنتشرة فى أنحاء العالم وضمن برنامج محدد وخطط مدروسة
بعناية ووعى •

ان الاهتمام بتوعية جماهير الأمة الاسلامية أساس للنهوض بشعوبها ، ولا يمكن
أن يتم تطور أو تقدم أو تنمية دون مشاركة مباشرة من جميع أفراد الأمة الاسلامية فى هذه
المسيرة - وان التخلف والتمزق السائدين فى العالم الاسلامى اليوم هو نتيجة مباشرة
لانفصام العلاقة بين الحاكم والمحكوم وسير كل منهما فى وجهته الخاصة - فلا يستفيد
الحاكم من خبرات وتجارب المحكومين ولا يشركهم فى مسؤولية الحكم وادارته وربما يتوجس
منهم شراً وتأمراً واضطراباً فهو منهم بمركز المسيطر والمتجبر والقلق ، وهم منه بموقف
الذليل الخانع الذى لا يثق بحسن نواياه ولا بحسن تصرفاته • ولقد تغلغل هذا الشعور
بين الطرفين وأصبح مظهراً من مظاهر الدول المتخلفة نتيجة لما غرسه الاستعمار الطويل
فى هذه الدول ، فاشاع الفرقة وعدم الثقة وأوهم كلا الطرفين ان مصالحه تتعارض مع
مصالح الطرف الآخر وان التحرك الاسلامى لا يقصد به الا الاطاحة بالانظمة الحاكمة فى
دول الاسلام •

ومن أجل هذه الظاهرة الخطيرة ينبغى العمل الجاد الدؤوب وعلى كل المستويات لازالة هذه المفاهيم الخاطئة التى تمزق الامه - واقامة علاقات ترابط وشيخه متينيه أساسها: الشريعة الاسلاميه شريعة السلم والأمن والمحبه والتعاون ونشر الخير واعمار الأرض وفق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتنفيذا للهدف الجليل الذى من أجله خلق الله تعالى هذا الكون - المحدد فى قوله تعالى : " وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون " والعبارة فى معناها: الواسع تشمل الشعائر المفروضه واعمار الكون وفق منهجه تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ونقتبس فيما يلى من كتاب الدكتور البايلى " السوق الاسلاميه المشتركة " النقاط الرئيسيه الهامه التى ينبغى للمجلس الاقتصادى الأعلى عن طريق الأجهزة المختلفه المشار اليها: أعلاه ان يقوم بها: خلال فترة زمنيّه محدده وعلى مراحل متواصله لتحقيق قيام السوق الاسلاميه المشتركة - مع شىء من الاضافة والتصرف :-

(١) العمل على توسيع التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه - وذلك عن طريق الغرف التجاريه والصناعيه - وعن طريق اقامة المعارض فى الدول الاسلاميه للتعريف بمنتجات كل منها: •• وعن طريق التسهيلات الائتمانيه وعن طريق تبادل الزيارات لمزيد من التعرف والتقارب بين شعوب العالم الاسلامى .

(٢) توحيد السياسه الاقتصاديه - وذلك بتوحيد الأنظمة الاقتصاديه بين دول العالم الاسلامى بحيث يسهل على جميع المتعاملين الرجوع الى أنظمة متعارف عليها: وقواعد مسلم بها: • بالاضافه الى أن هذا التوحيد يساعد على تكوين كتلة اقتصاديه موحده ذات نظام واحد .

وان من أهم نتائج توحيد السياسه الاقتصاديه هو تثبيت مبدأ التخصص فى الانتاج - فمثلا يركز تدعيم الدول الزراعيه فى العالم الاسلامى على التوسع فى الانتاج الزراعى الملائم

لامكانياتها؛ وما أودع الله في أراضيها من قدرة إنتاجيه خاصة بها ٠٠٠ كذلك يركز تدعيم الانتاج الصناعى لكل منطقه من مناطق الانتاج بما أفاء الله عليها من منتجات طبيعته - فيدعم انتاج البترول فى الدول الاسلاميه التى لديها بترول - ويدعم انتاج المعادن فى الدول التى تتوفر فيها المعادن - وكذلك المطاط والجوت والمنسوجات والثروة الحيوانيه - والثروة البحرية •

ومن المفهوم أن التخصص يحقق وفرة فى الانتاج بأقل النفقات ويستفيد من ذلك جميع الدول الاسلاميه - ويصدر مايفيض من ذلك الى العالم الخارجى حسب الأسعار العالمية للسلع المختلفه •

٣ (تنمية النشاط الاقتصادى بين الدول الاسلاميه - وهذه خطوة طبيعية لتوحيد السياسة الاقتصادية لان تحقيق مبدأ التخصص يقود بطريقة آليه الى انتاج السلعة بأقل التكاليف مما يحقق الاقبال عليها؛ دون السلع المنتجه فى دول أخرى تزيد أسعارها؛ عليها؛ •

٤ (توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الاسلاميه - وهذه خطوة ينبغى اتخاذها؛ من وقت مبكر لتشجيع التبادل التجارى بين الدول الاسلاميه وهى خطوة معترف بها؛ ومطبقه بين الدول العربيه - وبين دول الخليج وفى حالة الاتفاق بين الدول الاسلاميه على قيام سوق اسلاميه مشتركة فإن هذه الخطوة من الخطوات الاساسيه التى يمكن اقرارها؛ منذ البداية لفتح الأسواق الاسلاميه أمام منتجات الدول الاسلاميه •

٥ - انتهاج سياسة حكيمة بالنسبة للتجارة الخارجيه - يقصد من ورائها؛ حماية الانتاج داخل الدول الاسلاميه من المنافسة الخارجيه التى تصل فى بعض الحالات الى ما يعرف بسياحة الاغراق لتعطيم الصناعة الداخليه •• ولا بد فى بداية التصنيع أن

تحظى المنتجات الداخلية بحماية جمركية تحول دون تمكين الصناعات العريقة أن توقف مسيرة التصنيع - ولكن لابد من ضبط تلك السياسة بحيث لا تحمي صناعة فاشلة - وبحيث لا تحمي تصرفات فاسده أو ضعيفه وينبغى أن يلاحظ فى نفس الوقت أن التبادل العالمى سيجعل السوق الاسلامية هدفاً للكتل الاقتصادية الكبرى التى ستقيل أى تصرفات فيها شطط بالمعاملة بالمثل - ولذلك فلا بد من انتهاج سياسة حكيمة تحمى الانتاج الداخلى وتسمح له بالنمو وتراعى العلاقات الخارجية لتتم حلقة الاتصال دون انقطاع •

(٦) تيسير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الاسلامية - لقد سبقت الإشارة الى أن التفاوت المالى بين الدول الاسلامية كبير جداً الى حد أن البنك الاسلامى للتنمية يطلق على بعض الدول الاسلامية اصطلاح الدول النامية وعلى بعضها الآخر الدول الأقل نمواً ٠٠٠ ولعله يريد أن يقول الدول المتخلفه - والدول الأكثر تخلفاً - ذلك ان ميزان المدفوعات فى الدول النامية يميل الى جانب الزيادة بينما فى الدول الأقل نمواً يميل الى جانب النقصان - وبالتالي تضطر الدول الأقل نمو امالاً الى الاقتراض أو الى طلب المعونات الخارجية •

وفى اعتقادى أن ايجاد قاعدة متينة لمسح اقتصادى شامل يمكن من معرفة المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة والتى تجتذب رؤوس الأموال للاستثمار بعائد مجدى - بالإضافة الى وجود ضمانات على المستوى الاسلامى الدولى الذى يضمن تحرك رأس المال والارباح ذهاباً واياباً دون أن تؤثر عليه التغيرات السياسية فى داخل الدول الاسلامية • وبدون هاتين القاعدتين السياسية والاقتصادية لا يمكن لرأس المال أن ينتقل بسهولة بين الدول الاسلامية - وينطبق فى هذا المجال اصطلاح العريف الاقتصادى المعروف بأن رأس المال جبان - ولا يتحرك الا اذا اطمئن الى الأمن والأمان •

(٧) تيسير انتقال اليد العاملة بين الدول الاسلامية • وانتقال اليد العاملة يحتاج الى تنظيمات ادارية ، فإنه يحتاج الى مقدرة انتاجيه مشجعه ••• لان اليد العاملة المدربه القابرة على الانتاج مرغوب فيها أكثر من اليد العاملة التي ليس لديها كفاءة انتاجية عالية ويستوجب هذا الأمر ضرورة الاهتمام بإقامة معاهد تدريب فنيه فى الدول الاسلامية التي لديها فائض فى اليد العاملة لتتمكن من تصديرها الى الدول الاسلامية التي تحتاج اليها ••• وعندئذ لابد أن يتم وضع السياسة الكفيلة بتفضيل اليد العاملة الاسلامية بدلا من غيرها •

(٨) العمل على استرجاع العقول الاسلامية المهاجرة الى خارج العالم الاسلامى وذلك بتوفير المناخ المشجع لهذه العقول أن تعود الى أوطانها - سواء من حيث المكافآت المالىة المجزية أو من حيث توفر الوسط العلمى المناسب لنموها وازدهارها وتحركها أو من حيث توفر وسائل العيش المماثلة للاجواء التي هاجر اليها •

(٩) توحيد النقد لدول العالم الاسلامى - على النحو الذى سارت عليه السوق الأوروبية المشتركة - وبطريقة تدريجية ثابتة تدعوا الى الثقة والى حسن العائد • والمعروف كما سبقت الاشارة أن البنك الاسلامى للتنمية قد أصدر الدينار الاسلامى ولكن فيما يبدو أنه عملة دفترية ولكنها لم تخرج الى الاستعمال سواء فى التبادل بين الدول الاسلامية أو فى التعامل مع الأسواق الخارجية •

وفيماء أظن أن خطوات واسعة ينبغي أن تتخذ قبل أن يتمكن البنك من جعل الدينار عملة متداولة ••• ولكن اذا وضعت موضع الاستعمال واتخذت قاعدة لتصدير المنتجات الرئيسية التي ينتجها العالم الاسلامى مثل البترول والمعادن والقطن والمطاط سوف تأخذ طريقها الى الانتشار • ذلك أن قيمة صادرات العالم الاسلامى لو حددت بالدينار الاسلامى ، واشترط المصدرون تقاضى القيمة بذلك

أحمد صلاح جمنوم

الدينار لأصبح لها وزن عالمي •

ونحن نشاهد اليوم ما يعانيه العالم من تدهور العملات العالمية واضطراب اقيامها وتغير أسعارها - وهي التي تعتبر مقياساً للقيمة أصبحت تحتاج إلى مقياس تقاس عليه - وأصبحت الاقيام مضطربة نتيجة لاضطرابها ٠٠٠ وفي يقيني أن الكتلة الاسلامية لو تحققت اقيامها ستكون عاملاً من عوامل الاستقرار للنقود العالمية •

١٠ (العمل على انشاء شركات دولية اسلامية تساهم فيها جميع الدول الاسلامية للقيام بالمشروعات الكبرى داخل العالم الاسلامي - وتشمل جميع النشاط الاقتصادي لهذه الدول من زراعة وتنقيب ومعادن وبتروول وصناعة وطاقة ونقل وسياحة وخدمات - بحيث يستغنى عن الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الدول الاسلامية بامتيازات خاصة وسوف يحتاج هذا الأمر إلى خبرات واسعة وتفهم عميق للتخصصات المختلفة •

١١ (الاهتمام بإنشاء شركات للنقل بإشكاله المختلفة من برى وبحري وجوى على مستوى واسع - لان النقل من أهم الوسائل التي تساعد على تسهيل التبادل التجاري والمناعى •

هذه فيما أظن تمثل الخطوط العريضة لانشاء سوق اسلامية مشتركة يمكن أن تترجم إلى مجلدات من الدراسات التفصيلية وأعمال اللجان وتقارير الخبراء - بعد اصدار القرارات السياسية من قبل دول العالم •

وفى الختام نتوجه الى العلى القدير الذى منّ علينا؛ أن نكون مسلمين
 متمسكين بكلمة التوحيد الخالده " لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم " أن يجمع كلمة المسلمين وأن يوحد بينهم وأن يعيدهم الى
 كتابه الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يقوى شوكتهم وأن يرفع عنهم
 الغفلة والهوان وأن ينصرهم نصراً مؤزراً • وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين •